



تشكلت المحكمة الاتحادية الطبا بتاريخ ١١/٦/٢٠١٣  
الموافق ١٩/٥/٢٠٠٨ برئاسة القاضي السيد منحت المقصود وعضوية كل من  
السيد القضاة فاروق محمد السامي ومجضر ناصر حسون وأكرم طه محمد ونجم  
أحمد يابان و محمد صالح الكلبي و عمود صالح التميمي وبوخاليل شمشون  
فيس كوركيس وحسين أبو النمن الملاييني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت  
قرارها الآتي:

المحيلة / ابتسام كوركيس بزنام - وكيلها العدلي حامد ابراهيم العوادي  
المحيل عليه/ السيد رئيس مجلس القضاء العراقي - إشارة لرئاسته

(الكتاب)

ادعى وكيل المدعية (المحيلة) أمام محكمة القضاء الإداري : بأن المدعية  
انتقدت لعضوية المجلس التوظيفي بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١ رواست إصابتها  
كرئيسة لجنة الاتصالية بـ٩٣ حسون انتهاء عضويتها فـ٩٣  
حيث ان المدعى عليه إشارة لوثيقته قرر بخطته المنفذة فـ٩٣ ٢٠٠٤/١٢/٢٨  
إنتهاء عضويتها بدون وجده حتى لو سوغر قانوني لهذا ظلـ دعوة المدعى  
عليه إشارة لوثيقته لغيرها والحكم للمدعية بـ٩٣ انتقاد القاضية مع  
تحاليف المصادر واعتراض المدعى و بعد إجزاء العرائفة المضبوطة  
الطبية أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها المرفق ٢٧/قضاء إداري  
فـ٩٣ ٢٠٠٤/٦/٢٠٠٨ قضائي برر دعوى المدعية من جهة



مكتوّع ماري عيسى عراق  
داد كاير بالآلي البتبيهاد

الخصوصة وتحمّلها المصاريق وإثبات المحاماة وعدم قيادة المعيزة بالقرار فقد  
پدرت إلى الطعن به تمهيزاً لام المحكمة الاتحادية العليا بالتحتها العزفحة فـ  
٢٠٠٦/١٩ .

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمهيز  
مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر إلى  
الحكم المعيز وجد أن وكيل المعيزة (المدهورة) أقام هذه الدعوى طلب  
فيها من محكمة القضاء الإداري إلزام المعيز عليه (المدعى عليه)  
بالخطوى النقاضية لموكلته باعتبارها كانت مخضورة في المجلس الوطني  
الرازق للأسباب المبنية في عريضة الدعوى وإن المحكمة بحكمها  
المعيز قضت برد الدعوى لعدم توجه الخصومة للداعي عليه السيد  
رئيس مجلس التواب / أضافه توقيفه . ولما كانت الخطوبة بالخطوى  
النقاضية تكون من الشخصين مديريبة القناعه العامله وإن قرارها قابل  
الطعن فيه وعليه يكون الطلب الوارد في عريضة الدعوى لإبطاله ضمن  
الشخصين محكمة القضاء الإداري الواردة في القرارة (د) الواردة في  
الإد (لتبا) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٤٥)  
لسنة ١٩٧٩ المعجل بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ وإن الدعوى  
تكون وجهاً للبرهان من هذه الجهة وعليه فقرر تصديق الحكم المعيز من



حيث النتيجة وتحمّل المعبّرة رسم التعمير وصدر القرار بالاتفاق في  
١٤ جندي الأول / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠١٨ / ٥ / ١٩ م

الرئيس  
محدث المحمد  
العضو  
فائز محمد السادس  
العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
الكرم طه محمد  
العضو  
الكرم احمد بابان

العضو  
محمد صالح التقىبي

العضو  
حسين ابوالفنون

العضو  
عبدول صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمعون فرن كوركمن